

الملف

شركة مهمتها الأساسية إجراء عملية مسح شامل لفلسطيني القدس المحتلة، الذين تخلفوا عن دفع الضرائب والغرامات لأجل جلبهم إلى المحكمة لسداد هذه المبالغ، أو الاتفاق على صفقة إبعادهم عن حدود بلدية القدس مقابل شطب ديونهم، والمقصود هنا بمصطلح خارج حدود بلدية القدس خارج الجدار العازل. ويؤكد مدير مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية زياد الحموري أن نسبة لا تقل عن ٨٠٪ من المقدسين مدينون للمؤسسات الحكومية الصهيونية ابتداء من التأمين الوطني وانتهاء بمخالفات السير والبناء وغيرها. وتهدف الخطة على ما يبدو لتنفيذ ترانسفير جماعي فوري لكل من لا يحمل الهوية الزرقاء، وتقدر المصادر الصهيونية عدد هؤلاء الذين يقطنون داخل حدود بلدية القدس المحتلة ولا يحملون الهوية الزرقاء بعشرات الآلاف. ومدينة القدس المحتلة مثقلة بإجراءات سلطات الاحتلال من فرض ضرائب باهظة وهدم بيوت ومخالفات وحجوزات، وعدم السماح لأهلها بالبناء ومصادرة أراضيهم وانعدام فرص العمل وانتشار البطالة وتسهيل ترويج المخدرات.

حملة ضد أهالي

وعلى نفس الصعيد قال المحامي أمجد شماس إن عشرات الحواجز المؤقتة التي تنصب على مداخل الأحياء برفقة موظفين من دوائر الضرائب المختلفة قامت بتحرير عشرات الآلاف من المخالفات والحجوزات الفورية لأهالي القدس، عبر أساليب احتيالية، مثل سؤال الشخص هل شاهدت التلفاز ليلة أول أمس؟ وبمجرد أن يجيب بالإيجاب يتم تحرير مخالفة (ضريبة تلفزيون) قيمتها خمسة آلاف شيكل - ألف دولار تقريباً - ويجب دفعها خلال ٤٥ يوماً، وإذا لم تدفع خلال هذه المدة تتم مضاغعتها وملاحقة صاحبها بالسجن إذا لم يقم بدفعها، أو الحجز على ممتلكات البيت من أجهزة كهربائية بما فيها التلفاز أو الحسابات البنكية أو السيارات إذا كان صاحب هذه الضريبة يمتلك سيارة.

كما تخطط سلطات الاحتلال الصهيونية لسلخ أحياء بكاملها عن حدود البلدية خاصة تلك التي توجد خارج الجدار الفاصل، حيث بدأت لجان التنظيم والبناء في إحياء عشرات المشاريع التي تم تأجيلها سابقاً أو لم يوافق عليها، وتمت الموافقة على بناء سوق مركزي ملاصق لسور القدس وإقامة قرية سياحية في المساحة الواقعة ما بين حي واد الجوزوحي الصوانة، وكذلك سيتم السماح لعشرات الشركات بالبدء في تنفيذ مشاريع إسكان في أحياء جبل المكبر، وصورباهر، وسلوان، والطور والعيصوية، والشيخ جراح، على أراض حكومية، بهدف تعزيز الوجود اليهودي وإيجاد توازن ديمغرافي في تلك الأحياء التي يسكنها الفلسطينيون فقط. والخطير أنه وفي أعقاب الشروع بمخطط الجدار الفاصل بدأت عشرات العائلات المقدسية بالنزوح من بلدي الرام وضاحية البريد/ شمال القدس بعد أن شرعت سلطات الاحتلال بتنفيذ مشروع الجدار الفاصل الممتد من حاجز قلنديا إلى حاجز ضاحية البريد، حيث قامت بتجريف جزء كبير من الشارع والبدء بأعمال البنية التحتية لوضع جدار إسمنتي طوله تسعة أمتار في منتصف الشارع، وهو ما يعني في النهاية عزل الرام وضاحية البريد.

وهذا المخطط يهدف كما وصفته العديد من المؤسسات الحقوقية إلى تشتيت الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في المدينة، حيث إن أغلب السكان الذين يقطنون الضواحي وفي البلدات المجاورة لها هم في الأصل مرتبطون بالمدينة ومركزها من خلال العمل والتجارة والتعليم والخدمات الصحية والأقارب وغيرها من الجوانب التي تدركها سلطات الاحتلال.

ومناطق الرام والضاحية وبيرنبالا، التي تضم عشرات الآلاف من السكان، لا تتوفر فيها لوحدها مقومات الحياة الاقتصادية والتعليمية والصحية، وأغلب هذه

المستوطنات الواقعة في محيط المدينة بالوجود الصهيوني داخل المدينة وعزل التجمعات العربية.

وفي الوقت ذاته قال الكولونيل الصهيوني داني تيرزا المسؤول الصهيوني عن التخطيط الاستراتيجي للجدار العنصري: إنه سيتم بنهاية ٢٠٠٥ الانتهاء من بناء جدار بطول ٨٢ كيلومتراً حول القدس يتضمن إحدى عشرة بوابة لمراقبة عبور الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى المدينة المقدسة، وستخصص كذلك بوابتان للسياح، مضيفاً: أن الحاجز الأمني سيمتد على ٢٨ كيلومتراً حول مدينة القدس، وبأنه سيتم تزويد البوابات بتجهيزات مسح بيولوجية متطورة..

وكانت دولة الاحتلال الصهيونية قد أتمت بناء أجزاء من الجدار الفاصل شمالي وجنوبي المدينة المقدسة، وهي جدران تمتد على طول ٣٢ كيلومتراً يحرسها زهاء ٨٠٠ رجل أمن صهيوني، تفصل سكان المنطقة وعددهم قرابة سبعين ألف مواطن كلياً عن مدينتهم المقدسة.

وهذا المقطع من الجدار في شمال القدس هو جزء من الجدار الذي يتم بناؤه حول المدينة والمسمى (غلاف القدس)، ومن خلال هذا الجدار سيتم تحويل الشارع من شارع باتجاهين إلى شارعين كل منهما باتجاه واحد على جانبي السور، وذلك سيحول الضاحية والرام إلى منطقة معزولة، وسيكون المخرج الوحيد إلى الشمال باتجاه حاجز قلنديا وهو ما يزيد في معاناة المواطنين حيث سيضطرون خلال توجههم إلى القدس المرور بدروب آلام إضافية، وستصاب كافة القطاعات لا سيما العمال والطلاب والتجار بالشلل التام.

ديمغرافياً.. تبرغ للسكان

من المعروف أن زيادة عدد السكان الصهاينة داخل القدس وحولها كان جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الصهيونية لضمان سيادتها المستمرة. وقد وزع الصهاينة في كل مكان من القدس الشرقية (التي ضمت إلى الدولة العبرية) من خلال بناء أحياء جديدة متقاربة ذات كثافة سكانية عالية.

وتركز معظم هذه الزيادة في عدد السكان اليهود في هذه المستوطنات، وكانت نتيجة ذلك أن حقق الكيان الصهيوني توازناً ديمغرافياً مع الفلسطينيين في القدس الشرقية (١٦٥ ألف يهودي في مقابل ١٧٠ ألف فلسطيني). وبلغ عدد الصهاينة في القدس (الشرقية والغربية) نحو ٤١٣,٧ ألف نسمة، أو ما يعادل ٧٠,٩٪.

وعندما يتم إشغال آلاف المنازل التي يجري التخطيط لها، والتي هي في طور البناء في المستوطنات، فإن عدد الصهاينة في القدس الشرقية سيفوق عدد الفلسطينيين ليصل إلى نسبة ١:٣. ولتصل نسبة الفلسطينيين إلى ٢٢٪ من المجموع العام، (تبلغ نسبتهم اليوم ٢٩,١٪ من المجموع العام لسكان القدس).

ومؤخراً، كشفت الصحف العبرية عن خطة جديدة للتعامل مع سكان القدس المحتلة تستعد الحكومة الصهيونية لتنفيذها مع بداية العام القادم ٢٠٠٥ استكمالاً لسياسات تهويد المدينة ولفرض أوضاع جديدة على الأرض فور إتمام بناء الجدار العازل.

فقد ذكرت جريدة «هآرتس» الصهيونية في أحد أعدادها خلال شهر أيار/مايو الماضي أن وزارة الداخلية الصهيونية ستشرع في تنفيذ حملة إجبارية على كل من يحمل هوية زرقاء من سكان مدينة القدس الشرقية المحتلة، لتبديل هوياتهم وإصدار جوازات سفر صهيونية بدل وثيقة السفر التي يحملونها حالياً، وأي فلسطيني لا يريد أو لا يوافق ستسحب منه الهوية وبالتالي لا مجال لوجوده داخل حدود بلدية القدس المحتلة.

والأدهى هو ما نشر بالفعل عن إقرار مناقصة حكومية صهيونية لتأسيس